

كتاب دورى رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧

.....

سبق أن صدر الكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ والذى يقضى بضرورة مراعاة إرسال جميع الشيكات المطلوب تحصيلها والسحوبه على كافة فروع البنوك الاخرى وفى كافة أنحاء الجمهورية وفق الاستمارة (٤٧ مكرر ع ٠ ح) مباشرة الى البنك المركزى المصرى القاهرة .

ونظرا لما أبداه البنك المركزى المصرى من ورود الاستمارات ٤٧ مكرر والواردة من المصالح الحكومية والوحدات الحسابية بدون فصل الشيكات المسحوبة على البنك المركزى (شيكات حكومية) عن الشيكات الاخرى والمسحوبة على فروع البنوك التجارية المختلفة

لذا تهبب وزارة المالية على كافة الوحدات الحسابية ضرورة فصل الشيكات الحكومية عن الشيكات الاخرى المسحوبة على البنوك التجارية كلا فى حافظة (استمارة ٤٧ مكرر) مستقلة عن الاخرى وذلك لسرعة تحصيل الشيكات .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / حمدى عبدالرؤوف ابراهيم)

٢٠٠٧/٢/

٧١٢١٥

كتاب دوري رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧

إحافا للكتاب الدوري رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الأحكام الخاصة بالشيك و بناء علي موافقة البنك المركزي المصري في ٢٠٠٧/٣/١٥ بإجازة قبول الشيكات المحررة أليا بالكمبيوتر قد تقرر تعديل المادة ٢٢٩ المتعلقة بالأحكام الخاصة بالشيكات الفقرة الثالثة لتكون كالآتي :-

١. يكون تحرير الشيكات واعتمادها باستعمال الأقلام ذات السن الكروي (الحبر الجاف) ذات اللون الأسود أو الأزرق كما يجوز تحرير الشيكات أليا بالكمبيوتر بالشروط الآتية :-
٢. قبول الشيكات المحررة أليا بالكمبيوتر بجانب الشيكات المحررة يدويا.
٣. يحظر إجراء أي تعديل بالشيك المحرر أليا بالكمبيوتر وإذا استلزم الأمر يتم إلغاء الشيك المطلوب تعديله وإصدار شيك جديد بدلا منه.
٤. عند إصدار شيك غير قابل للتظهير يتم وضع احدي العبارات التالية (ليس لأمر، غير قابل للتظهير، غير قابل للتداول) بعد اسم المستفيد مباشرة وفي ذات السطر بين قوسين وتصدر الإشارة أن شطب عبارة لأمر لايعني أن الشيك غير قابل للتظهير.
٥. يجب استخدام طابعات مناسبة بحيث لا تتأثر بيانات الشيك بالماء أو العرق أو السوائل العادية.
٥. يراعي عدم تداخل البيانات المطبوعة بمعرفة الجهة علي الشيك مع البيانات المطبوعة بمعرفة البنك.

وعلي السادة المسؤولين الماليين بالجهات المختلفة والمديرين الماليين بالمحافظات وامراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديري عموم الحسابات ومراقب الحسابات ووكلائهم بالهيئات العامة والأجهزة المركزية والمستقلة مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة.

تجريداً في: ٢٠٠٧/٣/٢٥

رئيس
قطاع الحسابات والمديريات المالية
محاسب/معروف محمد أمين

كتاب دورى رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧

بمناسبة صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ والخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والذي يقضى بإنشاء الخزنة الموحد بالبنك المركزى المصرى ويتم فتح حسابات للوحدات الحسابية ضمن حساب الخزنة الموحد ويشمل جميع حسابات وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة .

ونظرا لما أبداه البنك المركزى المصرى من تضرر بعض الوحدات الحسابية من عدم وصول كشوف حساب البنك ومرفقاته اليها وهذا يؤدى الى عدم ضبط حساباتها بالبنك اولا باول .

لذا تهيب وزارة المالية نظر كافة الوحدات الحسابية وخاصة التى لم تصل اليها الاثراسلت بصفة منتظمة بموافاة البنك المركزى بكتاب موضعا به اسمه ورقسم الحساب ، وكذا العنوان بالتفصيل، والردم البريدى الذى يتعين من خلاله توجيه المراسلات اليها وذلك تلافيا لضياح الوقت والجهد ، بذول .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمحافظات والراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات وكلانهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(م.ح.سب / حمدى عبدالرؤوف ارغوم)

٢٠٠٧/١

سجل

كتاب دورى رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧

تسبق لهذه الادارة المركزية ان اصدرت الكتب الدورية ارقام ٩٢ لسنة ٢٠٠٦ ، ١٢٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ نظام الاعتمادات المستندية لصالح الجهات الحكومية واسماء البنوك المصرح لتلك الجهات تنفيذ عملياتها الخارجية عن طريقهم .

وإيماء إلى كتاب بنك الاستثمار القومى رقم ٢٤٧٨ بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٧ والذي تبين منه ان أعمال لجنة خصم الاعتمادات المستندية المشكلة بقرار الاستاذ نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لبنك الاستثمار القومى رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٦ والتي اوصت باقامة الفرصة لجميع البنوك التى ترغب فى المشاركة فى النظام اذا ما قبلت تطبيق القواعد والاجراءات الخاصة بالنظام كما توضح بالكتاب الدورى السابق الاشارة اليه .

افاد البنك الاهلى المصرى بكتابه لبنك الاستثمار القومى فى ٢٥/٢/٢٠٠٧ بالموافقة على تطبيق القواعد والاجراءات المصرفية الناصه بنظام الاعتمادات المستندية .

وعليه فانه يمكن اضافة اسم البنك الاهلى المصرى من ضمن البنوك المصرح لها بتنفيذ العمليات الخارجية لتلك الجهات والتي وردت بالكتاب الدورى رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٦ .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

محاسب / حمدى عبد الرؤوف ابراهيم

٢٠٠٧/٣/

سجل